

كلمة

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء

منتدى مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"  
استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: الفرص والتحديات، الاثنين – 21 يونيو 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل

رئيسة مجلس النواب

معالي السيد علي بن صالح الصالح

رئيس مجلس الشورى

أصحاب السعادة.. الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإنه لمن دواعي سروري أن أشارك اليوم في هذه الفعالية العلمية المهمة، مضموناً وتوقيتاً، لتسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، على جهوده المخلصة للارتقاء بدور المركز، والمتمثل في رصد ودراسة التطورات الاستراتيجية لاستخلاص المؤشرات المؤثرة على المصالح الحيوية للدولة، والتي من بينها موضوع هذا المنتدى الذي أسعد بإلقاء

هذه الكلمة فيه التي تعبر عن مرثيات السلطة التنفيذية، وذلك إلى جانب مرثيات السلطة التشريعية ممثلة في معالي رئيسة مجلس النواب، ومعالي رئيس مجلس الشورى، اللذين أعرب لهما عن فائق التقدير لتفضلهما بإلقاء كلمتهما اللتين حملتا مضامين تعكس الروح التي تتصف بها العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقائمة على التعاون والتوافق لما يحقق الرؤى والتطلعات في القضايا الوطنية الجامعة، والتي تكرست على هذا النحو بفضل القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ومساندة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

#### أصحاب المعالي والسعادة.. الإخوة والأخوات:

لقد عُرف عن أهل البحرين قديماً أنهم اعتمدوا - إلى حد كبير - على أنفسهم لتأمين ما يكفي حاجتهم من الغذاء الأساسي. فعلى الرغم من قسوة التحديات وبدائية الأدوات، إلا أن الله سبحانه وتعالى قد حبا الإنسان البحريني بقوة البأس التي مكنته من زراعة "مليون نخلة"، وبثبات الجأش لمواجهة البحر وأهواله، للاتجار بداناته، ولتأمين ما يمدّه بالقيمة الغذائية العالية التي تحتويها الأسماك.

وبشكل عام، فإن التطور العمراني، والنمو الديمغرافي، واضطراد التبادل التجاري؛ علاوة على عدم الاستقرار الذي تعاني منه بعض دول المنطقة، يستوجب اليوم - وأكثر من أي وقت مضى - توحيد الجهود وتركيزها على ما يحفظ أمننا الغذائي الذي هو جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الشامل.

ومحلياً، فقد أثر جزء كبير من العوامل السابقة على منظومة الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وذلك إلى جانب تحديات أخرى من بينها: قلة المياه، وهو أمر يجري معالجته في مجلس الموارد المائية من خلال الاستراتيجية الوطنية للمياه التي أقرها مجلس الوزراء في فبراير الماضي.. فضلاً عن شح الأراضي، والتغيرات المناخية والبيئية.



واسمحوا لي أن استعرض أهم الحقائق التي تترجم تلك التحديات، وتتطلب وقفة جادة حول واقع الأمن الغذائي محلياً، ومن بينها أن البحرين تعتمد في تعبتها الغذائية على الاستيراد بنسبة 90% من الاحتياجات، كما احتلت المملكة المرتبة 49 عالمياً من بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2020. وليس آخراً، فقد ظلت نسبة مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي، ثابتة ومتواضعة على مدى السنوات العشر الماضية، عند مستوى ثلاثة من عشرة في المئة.

### الإخوة والأخوات..

إن إدراك القيادة الحكيمة لواقع أمننا الغذائي هو ما دعا حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، إلى التوجيه في الكلمة السامية في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس، بوضع وتنفيذ "مشروع استراتيجي للإنتاج الوطني للغذاء".

وفي افتتاح دور الانعقاد الثالث في أكتوبر المنصرم، دعا جلالته - أيده الله - المؤسسات الاستثمارية، الحكومية والخاصة، لتوجيه رؤوس أموالها إلى المجالات التنموية ذات القيمة المضافة، بما في ذلك مجال تأمين الاكتفاء الغذائي، وذلك في ظل ما فرضته جائحة فيروس كورونا من أوضاع استثنائية.

لقد شكّلت التوجهات الملكية السامية خارطة طريق بالنسبة إلى الحكومة التي عمدت الجهات المختصة فيها إلى إيجاد الآليات الكفيلة بوضع توجهات جلالته موضع التنفيذ في أقصر فترة ممكنة، وبأكثر الوسائل كفاءةً.

وفي هذا الصدد، فإنه يسرني أن أعلن بأن اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية تتابع وضع اللمسات الأخيرة للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وهو مشروع مشترك بين وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو). ومن المؤمل أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وهي تهدف إلى ضمان التوافر المستدام للأغذية، وتشجيع استخدام النظم الإنتاجية المبتكرة، والحد من هدر الغذاء.

كما أود أن أعلن لمتداكم بأن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، قد أصدر موافقته الكريمة على مقترح إنشاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي التي ستباشر أعمالها بعد صدور قرار إنشائها قريباً. وهي تهدف إلى متابعة تنفيذ الاستراتيجية، واقتراح السياسات المطلوبة لتعزيز التدابير المرتبطة بالإنتاج المحلي، وغيرها.

وتنفيذاً للتوجهات الملكية السامية واستجابة لها، فقد أفضت الجهود الحكومية على مدى العامين الماضيين إلى اتخاذ العديد من الخطوات، أبرزها ما يلي:

- أولاً: تم تخصيص 26 موقعاً لتنفيذ مبادرة جلاله الملك للأمن الغذائي، منها ستة مواقع للزراعة بدون تربة، و20 موقعاً للاستثمار في الاستزراع السمكي، بهدف رفع الإنتاج المحلي في القطاعين.
- ثانياً: سيتم الإعلان قريباً عن المشروع المشترك بين وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني والهيئة الوطنية للنفط والغاز، والمتمثل في الشركة القابضة لاستثمار وتطوير المركز الوطني للاستزراع البحري بمنطقة رأس حيان.
- ثالثاً: تدرس شركة ممتلكات إنشاء شركة تُعنى بتطوير المشروعات الزراعية كالزراعة المائية والاستزراع السمكي.
- رابعاً: تستهدف الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص، رفع إنتاج الدجاج اللاحم إلى 20 مليون طير، ورفع إنتاج بيض المائدة إلى 120 مليون بيضة، بحلول العام 2022.
- خامساً: تتابع اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية التقدم في إنجاز مبادرة تنظيم الصيد وحماية الثروة البحرية، عبر تشجيع المواطنين على مزاولة المهنة كنواخذة، ومواصلة خفض جهد الصيد بتقليل عدد الرخص، ومنع الصيد الجائر بالطرق المحظورة والتي كان منها منع الصيد بشباك الجر القاعية المعروفة بـ"الكراف"، هذا إلى جانب التوجه نحو منع إقامة الحظور العشوائية غير المرخصة التي تعيق حركة القوارب في الممرات المائية، والأهم من ذلك أنها تضر بالحياة البحرية؛

كونها تمنع الأسماك الصغيرة من النمو الطبيعي ضمن دورة حياتها. ومن هذا المنطلق، فقد تم توجيه وكالة الزراعة والثروة البحرية بإزالة الحظور المخالفة وفق برنامج يشمل كافة مناطق المملكة.

أصحاب المعالي والسعادة، الإخوة والأخوات:

ختاماً، فإنني أكرر شكري للقائمين على هذا المنتدى الذي نأمل أن يتوصل المشاركون فيه إلى توصيات يمكن من خلالها تعزيز الجهود الرسمية لرفع مستوى الأمن الغذائي.. مؤكداً بأنه على الرغم من التحديات، إلا أن المملكة تتمتع بمستوى أمن غذائي جيد، ومخزون استراتيجي يغطي فترة طويلة؛ نتيجة القدرة على الاستيراد من الأسواق العالمية، وهو أمر تعمل الحكومة جاهدة من خلال خططها الطموحة على تقليل الاعتماد عليه بتشجيع الإنتاج المحلي، واضعة نصب أعينها التوجهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، ومسترشدة في ذلك بشعار "حب التحدي وعشق الإنجاز" لفريق البحرين الذي يقوده بكل اقتدار صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

وبتكاتف الجهود الوطنية، فإن العزم معقود على أن تتبوأ مملكة البحرين بحلول العام 2030 بإذن الله المركز 25 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،